جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research
معهد العلمين للدراسات العليا

الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005

رسالة تقدم بها الطالب

تيسير ناظم معتوق

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف لنيل درجة

الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

استاذ القانون العام المساعد

د. عدنان عاجل عبيد

1437 هـ

2016 م

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (13))

صدق الله العلي العظيم

سورة الحجرات

الآية: ١٣

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **(الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005)** لطالب الماجستير **(تيسير ناظم معتوق)** قد جرى تحت اشرافي في قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:

الاسم: أ. م. **د. عدنان عاجل عبيد**

التاريخ: / / 2016

توصية السيد رئيس القسم

استناداً الى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة، أرشح رسالة الماجستير الموسومة (الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005) للمناقشة العلمية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / 2016

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بإن رسالة الماجستير الموسومة بـــــ(الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005) للطالب **(تيسير ناظم معتوق)** **قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وأنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية.**

الامضاء:

الاسم: هاشم الزرفي

الدرجة العلمية: مدرس مساعد

التاريخ: 7/ 2015/10

قرار اعضاء لجنة المناقشة

نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة والتقويم نشهد اننا اطلعنا على الرسالة الموسومة **(الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005)** التي اعدها الطالب **(تيسير ناظم معتوق)** وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير ( )

التوقيع:
الاسم:
(رئيس اللجنة)

التوقيع:
الاسم:
(عضوا)

التوقيع:
الاسم:
(عضوا)

التوقيع:
الاسم:
(عضواً ومشرفاً)

صادق عليها مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف في جلسته المرقمة ( ) والمعقودة في / / 2016.

التوقيع:
الاسم:
عميد معهد العلمين للدراسات العليا
/ / 2016

الإهـــــــداء

إلـــــــــى

المقام الأسمى الى وصي رسول الله محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، الامام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) قائد الدولة العادلة ومنظم دستورها.

إلـــــــــى

روح الشهيدين (حيدر وأحمد معتوق) .

إلـــــــــى

شهداء العراق جميعاً الذين ضحوا من أجل الحرية والكرامة .

إلـــــــــى

أفراد أسرتي جميعاً .

شكـــر وتقديـــــر

أشكر الله تعالى على فضله ونعمته ، والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد (صلى الله عليه وعلى ال بيته وصحبه المنتجبين).

ومن واجب الوفاء والثناء أن أقدم شكري الجزيل وامتناني الوافر إلى استاذي الفاضل الدكتور (عدنان عاجل عبيد) ، لقبوله الاشراف على هذه الرسالة ولما بذله من جهد بتقديم التوجيهات والتوصيات السديدة ، والملاحظات العلمية الهامة في اطار اشرافه على هذا البحث .

وأتقدم بشكري وامتناني الى عمادة وإدارة معهد العلمين للدراسات العليا واخص بالذكر عميد المعهد الدكتور عباس عبود عباس والأساتذة التدريسيين الذين نلت شرف الإفادة من محاضراتهم وتوجيهاتهم .

وأتقدم بالشكر والثناء الى الدكتور السيد إبراهيم بحر العلوم لاتاحته الفرصة لنا لاكمال دراستنا في هذه المؤسسة العلمية المباركة من خلال اهتمامه بخلق كفاءات عراقية في مجال السياسة والقانون .

كذلك لا يسعني ألا أن أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم لي العون والمساعدة لاتمام هذه الرسالة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1- 7
الفصل الأول **تشكيل الإقليم في دستور 2005**	**8- 52**
المبحث الأول : ماهية الإقليم	9- 28
المطلب الأول: تعريفات ومفاهيم الاقليم (Region)	12
المطلب الثاني: انواع الأقاليم	15
اولاً: انواع الأقاليم	15
1- الأقاليم المتجانسة	15
2- الأقاليم الوظيفية	16
3- الإقليم الإداري	16
4- الأقاليم المشكلة	17
5- الأقليم الخاص	17
6- أقاليم أخرى	18
ثانياً: صفات الإقليم	18
ثالثاً: محتويات الإقليم	19
المطلب الثالث: طرق نشأة الإقليم في الدولة الاتحادية	22
أولاً : أنواع الدول	22
1- الدولة البسيطة او الموحدة	22
2- الدولة المركبة او المتحدة	23
أ- الاتحاد الشخصي	23

ب–الاتحاد الحقيقي او الفعلي	24
ج– الاتحاد التعاهدي او الكونفدرالي	24
د– الاتحاد المركزي (الفيدرالي)	25
ثانياً : كيفية نشاة الأقاليم	25
1– طريقة الانضمام او الاندماج	26
2– طريقة تفكك دولة بسيطة	27
المبحث الثاني: مظاهر الإقليم في الدولة الاتحادية	29 –40
المطلب الأول: مظهر الوحدة للإقليم	29
المطلب الثاني: مظهر استقلال الاقليم عن الحكومة الاتحادية (المركزية)	33
المطلب الثالث: مظهر مشاركة الاقليم للحكومة المركزية في ادارة الدولة	37
1– المشاركة المباشرة	39
2– المشاركة غير المباشرة	40
المبحث الثالث : اجراءات تكوين الأقاليم في العراق	41– 52
المطلب الأول: تقديم الطلب واجراء الاستفتاء	43
1– تقديم طلب التكوين	43
2– اجراء الاستفتاء	46
3– الطعن في نتيجة الاستفتاء	47
المطلب الثاني: المصادقة على نتائج الاستفتاء واصدار القرار	47
اولاً: المصادقة على نتائج الاستفتاء	47
ثانياً: اصدار قرار تشكيل الإقليم	48
ثالثاً: الإجراءات التي تتخذ بعد نفاذ قرار تشكيل الإقليم	48
1. انتخاب المجلس التشريعي الانتقالي للاقليم	48
2. اجتماع المجلس التشريعي الانتقالي	50
3. اعداد مسودة دستور الاقليم	51
رابعاً: سلطات الإقليم واختصاصاته	52

الفصل الثاني تأسيس اقليم كردستان	53- 120
المبحث الأول : الاعتبارات التاريخية	55- 68
المطلب الاول: القومية الكردية	58
1- اصل الكرد	59
2- لغة الكرد ودياناتهم	61
المطلب الثاني: جغرافية اقليم كردستان	63
1- جغرافية كردستان	63
2- جغرافية وحدود إقليم كردستان العراق	65
المطلب الثالث: تسمية كردستان	67
المبحث الثاني : الاعتبارات السياسية	68- 100
المطلب الاول: الثورات واعلان الدولة الكردية	69
1- حركات الشيخ محمود الحفيد .	71
أ- حركة الحفيد الأولى .	71
ب- حركة الحفيد الثانية .	73
ج- حركة الحفيد الثالثة .	77
2- حركات البرزانيين ودروهم في دولة مهاباد .	79
أ- الحركة البرزانية الأولى بقيادة الشيخ احمد البارزاني .	79
ب-الحركة البارزانية الثانية بقيادة الملا مصطفى البارزاني .	79
ج- اعلان جمهورية كردستان في مهاباد .	81
المطلب الثاني: الاحزاب الكردية التي شكلت الإقليم	82
اولاً: بدايات ظهور الجمعيات والاحزاب في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة	82
ثانياً: اهم الأحزاب الكردية المنظمة الى الجبهة الكردستانية .	87
1. الحزب الديمقراطي الكردستاني .	87

2. الاتحاد الوطني الكردستاني	88
3. الحركة الإسلامية في كردستان العراق .	90
4. الحزب الشيوعي العراقي الكردستاني.	91
5. الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك)	92
6. حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني	92
7. حزب كادحي كردستان	93
8. حركة التغيير (كوران)	93
المطلب الثالث: النخبة السياسية الكردية التي بلورت فكرة انشاء الإقليم	95
1- جلال الطالباني	95
2- مسعود البارزاني	96
3- رسول مامند	97
4- عزيز قادر	98
5- فؤاد معصوم	98
6- يونادیم يوسف كنه	99
7- عدنان المفتي	99
8- نوشيروان مصطفى	100
المبحث الثالث : الاعتبارات القانونية	101- 120
المطلب الاول: مكاسب الاكراد في الدساتير العراقية حتى عام 2003	102
المطلب الثاني: مكاسب الاكراد في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام 2004 ودستور جمهورية العراق لسنة 2005	107
1- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004	109
• مكاسب الاكراد في ظل قانون إدارة الدولة	111
2- دستور جمهورية العراق لسنة 2005	116
• مكاسب الاكراد في دستور سنة 2005	117

الفصل الثالث **سلطات اقليم كردستان**	**187 -121**
المبحث الأول : السلطات الثلاث في اقليم كردستان	125- 151
المطلب الاول: تشكيل السلطة التشريعية	126
اولاً: تشكيلات المجلس الوطني لكردستان العراق	127
ثانياً: سير عمل المجلس الوطني لكردستان العراق	132
ثالثاً: مهام وصلاحيات المجلس الوطني لكردستان العراق	134
المطلب الثاني: تشكيل السلطة التنفيذية	136
اولاً: رئيس الإقليم	136
• مهام وصلاحيات رئيس الإقليم	137
ثانياً: مجلس وزراء الاقليم	140
• مهام وصلاحيات مجلس وزراء الإقليم	141
المطلب الثالث: تشكيل السلطة القضائية	144
أولا : المبادئ والاسس التي تقوم عليها السلطة القضائية في الإقليم	145
ثانيا : أنواع المحاكم واختصاصاتها في إقليم كردستان	145
1- محكمة التمييز	146
2- محاكم الاستئناف	147
3- محاكم الجنايات	148
4- محاكم البداءة	148
5- محاكم الأحداث	149
6- محاكم الأحوال الشخصية	149
7- محاكم الجنح	149
8- محاكم العمل	150
9- محاكم التحقيق	150

10- محاكم المواد الشخصية	150
ثالثا : مجلس القضاء	150
المبحث الثاني : اختصاصات السلطة الاتحادية وسلطة الاقليم	152- 162
المطلب الاول: الاختصاصات التي تمارسها السلطة الاتحادية على سبيل الحصر	154
المطلب الثاني: الاختصاصات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطة الاقليم	158
المطلب الثالث: الاختصاصات التي تمارسها سلطة الاقليم	160
المبحث الثالث : تنازع الاختصاص بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان	163- 187
المطلب الاول: التنازع حول المناطق المشتركة وتطبيق المادة (140) من الدستور	164
اولاً: قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 ومشكلة المناطق المتنازع عليها.	165
ثانياً: دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ومشكلة المناطق المتنازع عليها.	168
ثالثاً: كركوك والمادة (140) من الدستور	169
المطلب الثاني: تنازع الاختصاص حول انتاج وتصدير النفط والغاز	172
اولاً: عائدية وملكية الثروة النفطية	172
ثانياً: إدارة النفط والغاز وتوزيع ايراداته	173
ثالثاً: قانون النفط والغاز لإقليم كردستان واثره على تنازع الاختصاص والتوافقات السياسية	175
المطلب الثالث: الموازنة العامة الاتحادية واثرها على التنازع بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان	180
• الموازنة الاتحادية وتحديد نسبة الإقليم والمحافظات فيها	183
الخاتمة	188- 193
المصادر والمراجع	194- 207

المقدمة

المقدمة

الأكراد هم شعب يعيش في المنطقة منذ الالف السنين ، كما هو الحال مع أجزاء دول الشرق الأوسط ، فقد قسمت منطقة كردستان مرات عدة ، وخضعت الى حكومات ودول توالت على حكم الرقعة الجغرافية التي تواجد عليها الكرد تاريخياً، ومما لاشك فيه إنّ المشكلة الكردية تعد من المشكلات المهمة والمعقدة في الشرق الأوسط، وهي تتمثل أساسا بمطالبة الاكراد بحقوق معينة تحافظ على تميزهم القومي واللغوي وتثبيت هذه الحقوق في الدساتير وضمن قوانين معلنة في حين اغلب حكومات الدول التي يقطن فيها الاكراد تصر على رفض هذه المطالب خشية من أنّ تؤدي إلى انفصالهم عن الدولة الام.

لم يعرف الشعب الكردي في العراق الاستقرار يوماً، وان الحكومات العراقية التي توالت على حكم البلد لم تدرك خصوصية هذه القومية من الشعب، وقد رفضت الحكومات المتعاقبة المطالب التي قدمها الكرد اعتقاداً الى انها ستقود الى انفصال الاكراد عن الدولة، وهكذا تعقدت المشكلة وظلت من دون حل جذري ونهائي، لذا ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ، والوضع قائم على المد والجزر ومرهون بالحملات العسكرية تارة والتسويات السياسية تارة أخرى .

إنّ مشكلة الاكراد التي صنعتها الظروف المختلفة ، خلقت حالة من أزمة عدم الثقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة اقليم كردستان في اربيل، والتجربة التي خاضها الاكراد على مدى عقود القرن العشرين، خلقت أجندة يتعامل الاكراد فيها وفق معطيات خاصة مع الآخرين في الوطن وحتى خارج الوطن، إنّ أزمة عدم الثقة ترسخت في الذات الكردية في تعاملها مع القوى السياسية في المركز، على الرغم من التحولات السياسية والتغيرات الأيديولوجية في العراق، لم تتغير ملامح هذه الازمة بين بغداد واربيل.

وقد دفع الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 ، المسالة الكردية مرة أخرى الى واجهة الأحداث وكشف إنّ الكرد ولأول مرة منذ تأسيس الدولة العراقية يمتلكون ثقلا كبيرا في صناعة القرار السياسي ورسم مستقبل البلد متمثلاً ذلك في دورهم في تحديد شكل الدولة والنظام الجديد الذي ضمن في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ودستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ومما لا شك فيه أدت العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية دورا كبيرا باتجاه تقوية الدافع نحو الاتحاد وتشكيل الإقليم .

كون إنّ النظام الفدرالي هو أحد الأنظمة الذي يساعد على تقسيم السلطات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم، وقد اخذت به العديد من الدول في العالم ، وبشكل خاص الدول التي تتميز بالتنوع القومي والديني والطائفي كما في الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا والامارات وغيرها .

لذا اظهر النظام الفدرالي فاعليته في تحقيق مطالب الجماعات التعددية في البلاد ، كونه يوفق بين رغبة الوحدة ضمن الدولة الفدرالية والتي تتمثل في حكومة اتحادية تحظى باختصاصات وصلاحيات سيادية تهم كافة المكونات في البلاد ، ورغبة الاستقلال الذاتي لمكونات الدولة الفدرالية من الناحية الدستورية ، فضلا عن معالجة التعبير عن الهوية الإقليمية ضمن الاتحاد الفدرالي مكونة شخصية قانونية واحدة أو نظام سياسي واحد ، حاظيا هذا النظام بجميع السلطات العامة المتنوعة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية والاستقلال اللغوي والمالي .

وعليه عمل الساسة العراقيون على بناء دولة عصرية ذات نظام ديمقراطي نيابي يحكمه الدستور ، فجاء قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، مؤكدا على شكل نظام الحكم في العراق الجمهوري الاتحادي ، الديمقراطي ، التعددي .

ثم انتهج دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، النهج ذاته وضمت مادته الأولى توصيف النظام نفسه عندما بينت ان العراق هو جمهورية واحدة مستقلة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي اتحادي. وعليه اعتمد النظام الاتحادي دستوريا في العراق.

في هذه الدراسة سنحاول تحليل وضع اقليم كردستان ضمن الحالة الكردية وبيان انعكاساته على العملية السياسية العراقية ، واثره على الهوية الوطنية ووحدة التراب العراقي.

أولا : أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة عن الوضع الدستوري لإقليم كردستان من القاء الضوء على القومية التي شكلت ذلك الإقليم والتي هي جزء من الشعب العراقي ، وبيان الدور السياسي للقومية الكردية

والأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية ومطالبها على مدى الحكومات العراقية المتعاقبة للحصول على الحكم الذاتي وانشاء الإقليم ، وصولا الى تغيير النظام بعد عام 2003 وصدور دستور جمهورية العراق لسنة 2005 الذي اقر بوجود إقليم كردستان في العراق، وما يترتب على هذا الإقرار من تعدد للسلطات والمؤسسات الدستورية وتحديد نوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم، الأمر الذي يلزم الدستور ان يضع حدود وضمانات دستورية وقانونية للحفاظ على الإجراءات التي ينشا على أساسها الإقليم ومدى تطبيق هذه الإجراءات على أرض الواقع، وتوضيح النزاع الذي يطرا بسبب تفسير وتنفيذ بنود الدستور، وخاصة فيما يتعلق بمسالة توزيع الاختصاصات المالية وتقاسم الموارد المالية بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم ، كونها مسالة يشوبها الخلاف والتفسيرات المتباينة ولاتزال في طور البحث والمناقشات التي لم تحسم بعد لاسيما بين السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان فيما يتعلق بموضوع إدارة ثروات النفط والغاز وتقاسم ايراداتها، فضلا عن مسالة المناطق المتنازع عليها وإمكانية تطبيق المادة 140 من الدستور، الأمر الذي يتطلب تسوية هذه الخلافات ومنع حدوث أزمات تهدد وحدة العراق .

ثانياً: هدف الدراسة

إنّ الغاية التي نرمي الوصول اليها من اعداد هذه الدراسة ، تتجسد في محاولة التعرف على اهم ملامح الأقاليم، وخاصةً الوضع الدستوري لإقليم كردستان في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، على الرغم من إنّ تأسيس إقليم كردستان كان سابقا لصدور الدستور ، لذا يجدر بنا معرفة العوامل التي ساعدت على انشاء هذا الإقليم بتحديد الظروف التاريخية والسياسية وأثر الأحزاب السياسية الكردية في تشكيل الإقليم ، زيادة على ذلك البحث في اليه تشكيل الإقليم وفق دستور 2005، واظهار كيفية توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم، والمعايير الدستورية والقانونية لهذا التوزيع ، واظهار مسالة التنازع الذي يحدث بتوزيع الاختصاصات ولاسيما الاختصاصات المالية ، ومسالة السيطرة على الثروات النفطية والأراضي المتنازع عليها .

ثالثا : مشكلة الدراسة

انطلاقاً من أهمية موضوع الدراسة " الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005 " يمكن تحديد الإشكالية التي سينطلق منها الباحث في اتجاهين الأول: يتمثل

في إنّ إقليم كردستان اعلن عن وجوده قبل عام 2003 ، وتحديدا في العقد الأخير من القرن الماضي وان الشعب الكردي الذي شكل هذا الإقليم هو جزء من الشعب العراقي عاش في ازمة مستمرة وملاصقة للتاريخ السياسي الذي تولى السلطة في بغداد. وتمثلت هذه الإشكاليات بـ:

- الاقليم والاجراءات الدستورية في تشكيله.
- الاعتبارات التاريخية والجغرافية التي دعت الى تأسيس الإقليم .
- الاعتبارات السياسية والتي كانت تخطط وترسم الطريق الى تأسيس الإقليم من خلال الثورات والمطالبة المستمرة من قبل الأحزاب الكردية والشخصيات السياسية .
- الاعتبارات القانونية والتي تمثلت بالاعتراف بالقومية الكردية في الدساتير العراقية والاتفاقيات الدولية واثرها على القومية الكردية.

اما الاتجاه الثاني فيدور موضوع دراستنا حول التطور الذي حدث في إقليم كردستان بعد عام 2003 وتحديدا بعد صدور دستور سنة 2005 ، الذي اثار عدة إشكاليات وتمثلت بـ :

- مدى تطابق تشكيل السلطات في اقليم كردستان مع الاجراءات الدستورية والقانونية؟.
- ماهي طبيعة الاختصاصات التي حددها الدستور للسلطة الاتحادية وسلطات الإقاليم؟.
- ماهي ابرز القضايا الخلافية بين المركز والاقليم؟.

رابعا : منهج الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي التحليلي كمنهج علمي رئيس يعتمد عليه في هذه الدراسة من اجل الحصول على نتائج وبيانات تتضمن تفاصيل أكثر عمقا وموضوعية من خلال تحليل مضامين النصوص والحقائق وصولاً الى الطمأنينة والثقة في صحة النتائج التي يتم الوصول اليها وإمكانية الافادة منها لتستكمل مسيرة دراسات سابقة وتدعم من يلتحق بركب المسيرة العلمية.

فكان منهج تحليل النصوص الدستورية اضافة الى استخدام المنهج التاريخي كمنهج اخر لما له من اهمية كبيرة في نشأة الاقاليم والنظم الاتحادية ودراسة الظواهر الماضية والاحداث التاريخية التي ولدت في ظروف خاصة بها، كانت هي المفتاح الذي منه تم جمع المادة البحثية عن

الأحداث والحقائق التي لا تقف فائدتها على فهم الماضي وحسب، بل تتعداه الى تفسير الأحداث والمشكلات الجارية على أرض الواقع، فدراسة القومية الكردية ومعرفة الابعاد الاجتماعية بالقاء نظرة تاريخية خاصة على هذه القومية وتتبع الجذور التاريخية للشعب الكردي وأثر هذه القومية في الحياة السياسية يعدّ عاملا مهما في جميع مقومات التحليل مما يجعل التعمق في تفهم الأحوال والمؤثرات التاريخية امراً ضرورياً.

فكان الركن المهم في منهج الدراسة هو تحليل النصوص الدستورية والأحداث السياسية وتطورها وفق أسس موضوعية وعلمية وبما يوفره من بيانات وحقائق واستنتاجات واقعية تدعم الدراسة.

خامساً: هيكلية الدراسة

إنّ الكتابة عن الإقليم والاكراد تثير اليوم ، وستثير لاحقاً اكثر من تساؤل ، له علاقة بالدستور والتاريخ والسياسة والثقافة والعرق والهوية والسلطة ، وهذا ما يجعلنا نتصور حساسية موضوع الدراسة .

فقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول ، تناول الفصل الأول تشكيل الأقاليم في دستور 2005، وضم هذا الفصل " ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول ماهية الإقليم وطرق نشأته، والمبحث الثاني يعرض لنا مظاهر الإقليم في الدولة الاتحادية، اما المبحث الثالث فقد تناول إجراءات تشكيل الإقليم في دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

اما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان تأسيس إقليم كردستان ، وجاء في ثلاثة مباحث إذ تناول المبحث الأول الاعتبارات التاريخية ، والمبحث الثاني تناول الاعتبارات السياسية ، فيما جاء المبحث الثالث متناولاً الاعتبارات القانونية .

اما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان سلطات إقليم كردستان، وجاء هذا الفصل بثلاثة مباحث تناول المبحث الأول السلطات الثلاث في إقليم كردستان ، والمبحث الثاني تناول اختصاصات السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم، فيما تناول المبحث الثالث تنازع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان .

ثم نختم ذلك كله بخاتمة نبين فيها ابرز ما توصل اليه الباحث من نتائج وتوصيات وقائمة بالمصادر .

ولا نزعم في هذه الدراسة اننا قد احطنا بالموضوع من جميع جوانبه ولكن اعتقد اني توخيت الجدية والموضوعية والدقة بالقدر الذي وفقت اليه ، وامل إنّ يكون هذا العمل العلمي حلقة في سلسلة البحوث والدراسات المختصة في هذا الموضوع .

الباحث